مجلــة اقتصــاد المــال والأعمــال (م إ م أ)

المجلد 8 العدد 2/ جوان 2024/ ص ص ... – ...

DOI : 10.54327/set2023/vy.in.x

منهج الأداء كآلية لتعزيز حوكمة النفقات العامة: دراسة حالة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر

The Performance Approach as a Mechanism to Enhance the Governance of Public Expenditures: a Case Study of the Ministry of Higher Education and Scientific Research in Algeria

لعلايبية نورالهدى [1]، عقون شراف [2]

[1] *علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر،-n.lalaibia@centre-univ-mila.dz*

مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر.

[2] *علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر،-c.aggoun@centre-univ-mila.dz، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر.*

معلومات حول المقال

تاريخ المقال

الاستلام: *6* ماي 2024

القبول: 26 جوان 2024

النشر: 30 جوان 2024

المؤلف المراسل

اسم المؤلف: لعلايبية نورالهدى

البريد الإلكتروني:

n.lalaibia@centre-univ-mila.dz

حقوق النشر© 2024، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة. هذه مقالة ذات وصول مفتوح بموجب ترخيص *CC BY-NC-ND*.

الاقتباس المقترح

لعلايبية، ن. عقون، ش. (2024). منهج الأداء كآلية لتعزيز حوكمة النفقات العامة: دراسة حالة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 8، العدد 2، ص ص 222-240.

م إ م أ

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى الآليات التي يعول عليها في تعزيز حوكمة النفقات العامة في ظل الإصلاحات الميزانياتية التي تم إقرارها في الجزائر اعتبارا من سنة 2023، كونها ركزت على مقاربة جديدة تتمحور حول ميزانية يتم تصميمها وفقا للبرامج وضمن منهج أداء يوضح أهداف السياسة العمومية وقياس أدائها. كما وخلصت هذه الدراسة إلى أن حوكمة الإنفاق العام في الجزائر مرهونة بتفعيل نهج الأداء الذي أدرج ضمن القانون العضوي 18-15 والذي يضم مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تضمن تحقيق السياسات العمومية في بيئة تتسم بالشفافية والنزاهة والرقابة الفاعلة وكذلك الاستخدام الأمثل للموارد.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الإنفاق العام؛ شفافية ومساءلة؛ منهج الأداء؛ ميزانية البرامج؛ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

Abstract: The intention of this research is to draw attention to one of the mechanisms utilized to strengthen the governance of public expenditure given the budgetary reforms that have been introduced in Algeria since 2023. Notably, this mechanism centers around a new approach which revolves around a budget created according to programs and within a performance approach that clearly sets out the objectives of public policy and measures its performance.

According to this study, the governance of public expenditure in Algeria depends on the activation of the performance-based approach outlined in Organic Law 18-15. This approach entails a set of procedures and instruments that ensure achieving public policies in an environment distinguished by transparency, integrity, robust oversight, and optimum utilization of resources.

Keywords: Algeria's Ministry of Higher Education and Scientific Research; Performance Approach; Program Budget; Public Expenditure Governance; Transparency and Accountability.

1. مقدمة

مع مطلع سنة 2023، شكلت الإصلاحات الميزانياتية في الجزائر إطارا لتعزيز الحوكمة الهادفة إلى التحسين الفعلي في تسيير المالية العمومية، فقد أحدثت هذه الإصلاحات تغييرات عميقة بمنحها حرية أكبر للمسيرين بالإضافة إلى إعطاء تحديد دقيق لقواعد ومبادئ إعداد قوانين المالية ومراقبة تنفيذها. كما تفرض كذلك مسؤولية أكثر وفعالية في التسيير المبني على النتائج القابلة للقياس من خلال منهج الأداء.

كما وقد تعتبر الإصلاحات الميزانياتية في الجزائر مقاربة جديدة تعتمد على التسيير في الموارد المالية والبشرية بفاعلية تمكنها من تحقيق الأهداف بأكثر دقة، وتتمحور هذه المقاربة الجديدة حول ميزانية يتم إعدادها حسب البرامج ووفقا لإطار أداء يسمح من فهم أهداف السياسة العمومية وقياس أدائها

1.1. إشكالية الدراسة

سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: كيف يمكن تعزيز حوكمة النفقات العامة في ميزانية البرامج لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر باعتماد منهج الأداء؟

2.1. فرضية الدراسة

لمعالجة إشكالية الدراسة، انطلقنا من الفرضية التالية :

تعتبر ميزانية البرامج اطارا شاملا لتطبيق منهج الأداء مما يساهم في حوكمة النفقات العامة بكفاءة وفعالية أكبر.

3.1. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها في كونها تعالج موضوعا يشغل حيزا هاما لتعزيز حوكمة النفقات العامة، حيث يتعلق الأمر بإعداد ميزانية البرنامج بتسيير ميزانياتي يعتمد على النتائج، ويعتبر نهج الأداء كحجر زاوية لتعزيز هذا المسعى.

4.1. أهداف الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة في:

- إبراز دور الأسس التنظيمية الجديدة التي جاءت بها ميزانية البرامج التي تسمح بالاستخدام العقلاني للنفقات العامة؛

- دراسة أساسيات ومفاهيم منهج الأداء وتحديد كيف يمكن تطبيقه في الإدارة العمومية لتحسين حوكمة النفقات العامة؛

- إزالة الغموض عن مفهوم حوكمة الإنفاق العام كأسلوب إداري فعّال يكشف عن مخاطر الفساد، ويحافظ على معايير عالية من النزاهة في استخدام المال العام.

5.1. الدراسات السابقة

-دراسة آمنة بومعزة سنة 2020 تحت عنوان: " حوكمة الإنفاق العام: واقعها ومتطلبات ترسيخها في الجزائر"

DOI 10.54327/set2023/vy.in.x

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع حوكمة الإنفاق العام في الجزائر من خلال تحليل مختلف مؤشرات الحوكمة العالمية، مع توضيح كيفية تحسين وترسيخ حوكمة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري لضمان كفاءة وفعالية الإنفاق العام. خلصت الدراسة الى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال بعيدا عن تجسيد مبادئ وأسس الحوكمة الرشيدة، خاصة بعد أن أظهرت أهم مؤشرات حوكمة الإنفاق العمومي ضعفا واضحا في شفافية وكفاءة الإنفاق العام، وهو ما يتطلب من الجزائر ضبط إنفاقها العمومي من خلال تحديد المتطلبات، خاصة تلك المتعلقة بإرساء الصلاحيات العمومية. الشفافية والرقابة الفعالة على النفقات وترشيد إدارتها بما يضمن في النهاية ترشيد النفقات العامة وتحقيق التنمية المستدامة .

- دراسة أمين صابة وكمال بن موسى، سنة 2020 تحت عنوان: "دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 18-15 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيف يمكن للقانون العضوي الجديد 18-15 أن يساهم في تحسين أداء الإدارات العمومية للقطاع العمومي، وماهي أهم الآليات المعتمدة في تحقيق ذلك. حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن القانون العضوي لقوانين المالية أدخل فكرة جديدة وهي ثقافة الأداء في القطاع الحكومي لدى المسيرين من خلال إدراج أهداف البرامج ومؤشرات قياس الأهداف التي من شأنها أن تساعد في قياس فعالية وكفاءة النفقة .

6.1. ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

من خلال أوجه الاختلاف والاتفاق، نشير أن دراستنا الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام المتمثل في حوكمة النفقات العمومية، غير أن الدراسات التي حاولت ربط العلاقة بين آلية نهج الأداء والحوكمة في الجزائر نادرة لعدة اعتبارات، فنهج الأداء هو أحد أبعاد ميزانية البرامج التي جاء بها الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، والذي يروم إلى وضع أسس تنظيمية جديدة تعكس سياسات عمومية وفق أهداف محددة مسبقا ومؤشرات لقياس هذه الأهداف، كما أفرز هذا الإصلاح سلسلة جديدة من المسؤوليات التي من شأنها ضبط وترشيد وحوكمة الإنفاق العمومي.

كما تتميز دراستنا الحالية عن باقي الدراسات في محاولة ربط نهج الأداء مع حوكمة النفقات العمومية من خلال التطرق إلى ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر.

7.1 .منهج الدراسة

من أجل معالجة حيثيات الموضوع، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، الذي يعتبر أساس التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة إزاء مشكلة الدراسة.

2. الإطار النظري لمنهج الأداء

أدت الإصلاحات الميزانية التي شهدتها الجزائر إلى تأسيس منهجية جديدة في إدارة المالية العامة ترتكز في طياتها على تقييم الأداء وتحقيق النتائج، وهذا بغية تحسين أداء السياسات العامة.

1.2. مفهوم منهج الأداء

يعتبر تحقيق أداء متميز للسياسات العمومية من بين أهم وسائل الإدارة العمومية الحديثة التي تسعى

إليها الجزائر، ففي هذا السياق يعرف الأداء **(La Performance)** على أنه: "إنجاز الأعمال وفقا للمعايير المطلوبة والمتوقعة وبالطريقة التي تحقق بها أهداف المؤسسة. (حاتم عثمان، 2005، صفحة 02)

يعرف الأداء كذلك على أنه: " الجمع بين الكفاءة والفعالية، ففي هذا السياق يتم تعريف الفعالية بأنها القدرة على تحقيق النتائج المرجوة والأهداف المحددة، أما الكفاءة فتتعلق بطريقة التسيير الأفضل لاستخدام الموارد المتاحة لتحقيق تلك النتائج". (طويهري، 2015، صفحة 50)

أما منهج الأداء **La Demarche De la Performance** يعرف على أنه: " إطار يستخدم في توجيه الإدارات العامة لتحقيق النتائج المخطط لها"، حيث يهدف منهج الأداء إلى تحقيق الأهداف التالية : (Direction du budget, 2022, p. 06)

- تعزيز مبدأ الشفافية لتوفير معلومات شاملة وموثوقة للبرلمان حول الأهداف المتوقعة والنتائج المحققة؛
- تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مع ضمان تقديم خدمات عالية الجودة وبتكلفة منخفضة؛
- تعزيز مساءلة المديرين وزيادة وعيهم بضرورة إعداد تقرير عن أدائهم ونتائجهم بشكل مسؤول.

2.2 .أدوات منهج الأداء

تعتبر منهجية التسيير في الميزانية حسب البرامج منظومة إصلاح شاملة ومتكاملة، تشمل مختلف جوانب وأسس الإنفاق العمومي في شتى مراحله، حيث تهدف هذه المنهجية في المقام الأول إلى استثمار وتوظيف الموارد المتاحة سواء كانت المالية منها أو البشرية بأكثر فاعلية وشفافية وهذا تبعا للخطوات التالية :

1.2.2 .عرض استراتيجية الوزارة أو المؤسسة العمومية

يعد تحضير استراتيجية الوزارة أو المؤسسة العمومية خطوة حاسمة ومسبقة قبل البدأ في تحديد البرامج وصياغة الأولويات والأهداف المنتظر بلوغها، فهي تعتبر كبوصلة توجه الإدارة وتسمح بربط أولوياتها بخطة عمل تتناسق مع توجهات الحكومة والإمكانيات المتاحة. لهذه الغاية، فقد جاءت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 20-403 المؤّرخ في 29 ديسمبر سنة 2020 والمحدد لشروط نضج وتسجيل البرامج: "بأنه يتم صياغة البرامج وتحديدها بناءا على مخططات عمل الحكومة واستراتيجية الوزارة أو المؤسسة العمومية المعنية، والتي تشكل السياسة العمومية المتبعة، بما يتماشى مع الموارد المتاحة ."

2.2.2 .ترجمة استراتيجية الوزارة أو المؤسسة العمومية إلى برامج

حسب نص المادة 23 في فقرتها 05 من القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية يعرف البرنامج على أنه: " مجموع الاعتمادات المالية التي تم تخصيصها في إنجاز مهمة خاصة تكون تابعة لمصلحة أو عدة مصالح لوزارة واحدة أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية، والتي تكون محددة حسب جملة من الأهداف الواضحة والمتناسقة". (القانون العضوي 15-18، 2018، صفحة 09)

يعني ذلك أن المنطق الجديد المعتمد عليه حاليا تم تبني من خلاله صيغة جديدة لتوزيع الاعتمادات وهذا على أساس البرامج بدلا من الاعتماد على النظام الميزانياتي القديم الذي يعمل على تقسيم الاعتمادات

DOI 10.54327/set2023/vy.in.x

حسب الأبواب والقطاعات أو الفصول. (صابة وبن موسى، 2020، صفحة 269)

كما يعرف البرنامج كذلك على أنه: " مجموعة من المشاريع أو الإجراءات المترابطة التي تندرج تحت نفس الوزارة أو المؤسسة، ويتم تحديد أهدافها بناء على الأغراض العامة المرجوة ومؤشرات رقمية تسمح بقياس النتائج المتوقعة (Direction du budget, 2022, p. 15) .

حيث يراعى أثناء وضع البرامج مجموعة من المبادئ والشروط بغية تحقيق ما يعرف بنجاعة الأداء تكمن في : (Ministère de l'Économie et des Finances, 2018, p. 04)

- ينبغي أن تكون بنية البرنامج تتوافق مع سياسات الوزارة وتعكس اختصاصاتها؛
- يجب ضمان استقرار البرنامج حتى في حالة حدوث تغييرات سياسية؛
- أن يكون عدد البرامج مدروسا ومنطقيا، وكل برنامج يحمل اسما مختصرا ومعبرا؛
- يجب أن تكون البرامج المحددة شاملة لكافة جوانب العمل وجميع الأنشطة التي تقوم بها الوزارة؛
- ينبغي أن يكون البرنامج يوافق الهيكل الإداري للوزارة وأن يمكن من تحديد سلسلة المسؤوليات.

ومن الجدير بالذكر أن تنقسم سلسلة المسؤوليات إلى:

الشكل رقم. 01. سلسلة المسؤوليات

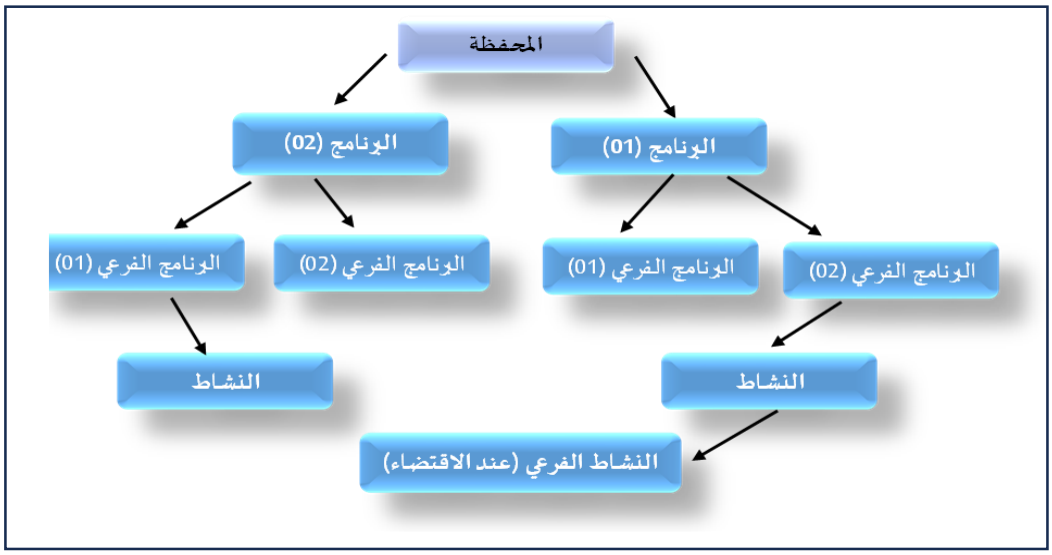

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (عيشور، 2023، صفحة 26)

3.2.2. تحديد استراتيجية البرامج

تعبر الاستراتيجية عن الغاية المنشودة المرجو تحقيقها، فعملية ضبطها بصورة واضحة المعالم ومحددة تعد أمرا أساسيا وضروريا لاعتبارها خطوة أساسية لا غنى عنها تسبق تحديد الأهداف والمؤشرات.

من الجدير بالذكر أن استراتيجية البرامج تكون بدورها منبثقة عن استراتيجية الوزارة، كما توضح التوجهات الرئيسية التي يجب تحقيقها على المدى المتوسط. بمعنى آخر أن استراتيجية البرامج تعكس المعالم والأهداف الرئيسية التي يجب تحقيقها في إطار الخطط والسياسات التابعة للوزارة.

فمن بين أهم الشروط الواجب احترامها فيما يخص استراتيجية البرامج : (Ministère de l'Économie

et des Finances, 2018, p. 10)

- يجب القيام بتحليل معمق وتقييم شامل للمحيط والموارد المتاحة قبل إعداد البرامج؛
- يجب تحديد جميع المتدخلين ومهامهم وكذا المسؤول عن البرنامج والذي يجب أن يتوفر على سلطة تشمل مجال تدخل البرنامج؛
- يجب أن تمتد استراتيجية البرنامج لثلاث سنوات وأن تكون مستقرة نسبيا على المدى المتوسط؛
- القيام بتعريف أهداف منسجمة، وجهة ومدروسة؛
- يتعين أن تكون استراتيجية البرنامج مرفقة بآليات العمل التي ستمكنه من تحقيق أهدافها.

4.2.2 .تحديد الأهداف لكل برنامج

تعد الأهداف تعبيرا عما نسعى إلى تحقيقه وتحسينه، بما من شأنه أن يعود بالفائدة على المجتمع عامة والمتعامل مع الإدارة خاصة (وزارة المالية للجمهورية التونسية، 2021، صفحة 6) .

فمن شروط تحديد الأهداف الإستراتيجية نجد: (ministére des finance, 2021, pp. 5-6)

- يجب أن تتوافق الأهداف مع استراتيجية البرنامج: أي أن تكون هذه الأهداف كترجمة للتوجهات الإستراتيجية وأولويات كل برنامج؛
- اختيار عدد مقبول من الأهداف: من المستحسن ألاّ تتجاوز عدد الأهداف ثلاثة أو أربعة أهداف كحد أقصى لكل برنامج؛
- اختيار الأهداف التي تترجم بطريقة متوازنة الأبعاد الثلاثة للأداء :
  - ✓ البعد الأول: الفعالية الاقتصادية والاجتماعية (من منظور المواطن)؛
  - ✓ البعد الثاني: تحسين جودة الخدمة العمومية (من منظور مستخدمي الخدمة العمومية)؛
  - ✓ البعد الثالث: الفاعلية (من منظور دافعي الضرائب).
- إضافة إلى أنه يجب أن يكون الهدف مصاغ بطريقة واضحة، يمكن تحقيقه أي واقعي، يمكن قياسه بواسطة مؤشر الأداء.

5.2.2 .تحديد المؤشرات

المؤشر هو عبارة عن تعبير رقمي يسمح بتقييم مدى تحقيق الهدف بطريقة موضوعية. حيث تصنف المؤشرات إما حسب طبيعتها أو حسب نوعها(Direction du budget, 2022, p. 31) .

فحسب هذا السياق يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من المؤشرات حسب طبيعتها وهي: (وزارة المالية للجمهورية التونسية، 2021، صفحة 02)

- مؤشر النجاعة الاجتماعية والاقتصادية: إذ إن هذا المؤشر يمكن من قياس مدى تحقيق الأهداف المتعلقة بالنتائج أو التأثيرات المتوقعة للسياسة العمومية على المواطن؛
- مؤشر يقيس جودة الخدمة المقدمة: يقيس هذا الأخير مدى تحقيق الجودة المرغوبة للخدمات العمومية المقدمة؛

DOI 10.54327/set2023/vy.in.x

- مؤشر فاعلية التصرف العمومي: والذي يساهم في قياس مدى استغلال الوسائل والإمكانيات المتاحة للبرنامج بشكل أمثل لتحقيق الأهداف المرغوبة.

أما حسب نوعها فيمكن التميز بين أنواع عدة من المؤشرات وذلك بالنظر إلى نوع النتائج المراد قياسها على مستوى سلسلة النتائج. فلتوضيح كيفية اختيار نوع المؤشر، لا بد من إعطاء لمحة عن سلسلة النتائج وهذا وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم .02. شكل يوضح سلسلة النتائج

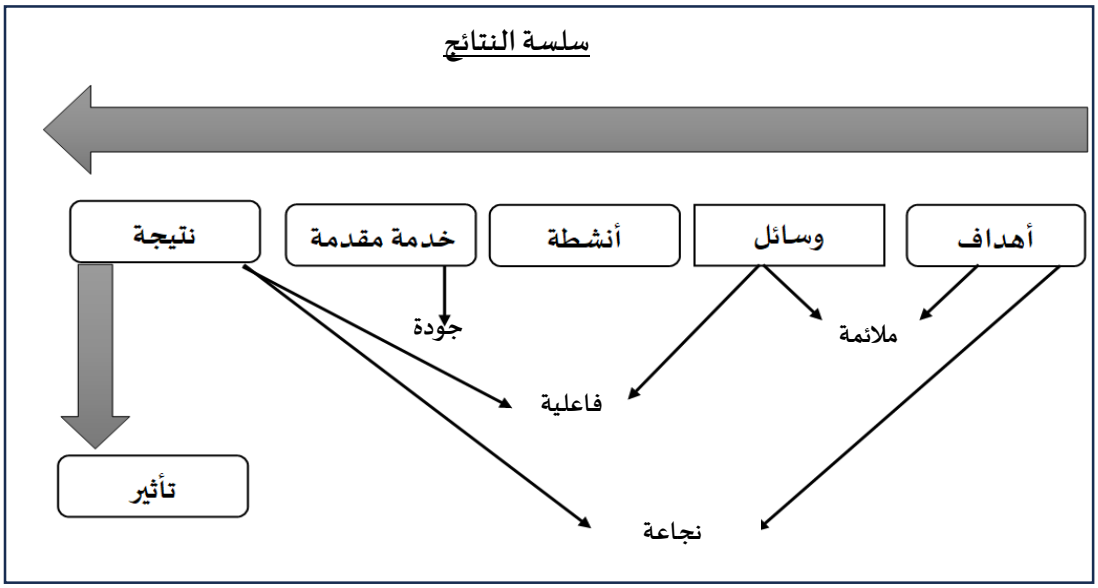

المصدر: (وزارة المالية للجمهورية التونسية، 2021، صفحة 03)

فبناءا على هذا يمكن أن نصل لفكرة أن لكل مرحلة من مراحل سلسلة النتائج التي تم التطرق لها سابقا نوع محدد من المؤشرات حيث يمكن اختصارها في الجدول التالي:

واختصارا لذلك فإن في إطار التسيير العمومي المبني على البرامج يهدف إلى التوجه نحو تحقيق أهداف تستجيب لحاجيات المواطن ومتطلبات التعامل مع الإدارة، بغية بلوغ أكبر حد من نجاعة التسيير العمومي.

الجدول رقم.01. مؤشرات القياس

المؤشر	التعريف	أمثلة
مؤشر وسائل	تهتم هذه المؤشرات بقياس حجم أو تكلفة الموارد المستخدمة لإنتاج المنتج أو تقديم الخدمة؛ كذلك تمكن من معرفة مدى تخصيص الموارد المالية والبشرية للقيام بنشاط ما.	مؤشر: تطور عدد الأعوان المختصين بسلامة الطرقات.
مؤشر نشاط	يختص هذا المؤشر في قياس أنشطة البرامج التي تعكس نشاط الأعوان أو الإنتاج المادي لمصلحة ما.	تطور عدد الحملات التحسيسية حول مخاطر السرعة.
مؤشر منتوج	يمكن من قياس النتيجة المادية للعملية الإنتاجية لبرنامج.	تطور عدد الومضات التحسيسية في وسائل الإعلام.
مؤشر النتائج	يقيس هذا المؤشر مدى تحقيق الأهداف المتعلقة	تطور عدد مخالفات السرعة

الوسيطية	بالنتائج أو الآثار المرغوبة للسياسة العمومية على المواطن.	المسجلة.
مؤشر التأثيرات أو النتائج النهائية	تمكن من قياس التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع ككل في المدى المتوسط أو البعيد والتي لا تتعلق بالضرورة بصفة كلية بنتائج البرنامج كما ذكرنا سابقا.	نسبة الوفيات جراء حوادث المرور.

المصدر: (وزارة المالية للجمهورية التونسية، 2021، الصفحات 6-7-8)

كما تجدر الإشارة أن لقياس هدف معين يتعين اختيار 2 أو 3 من المؤشرات على أقصى تقدير، وهذا بما يمكّن من تحديد مدى التقدم في تحقيقه بأفضل شكل ممكن، مع الحرص عند اختيار هذه المؤشرات أن تتسم بالبساطة أي يسهل فهمها من قبل الجميع، يسهل احتسابها وتمكن من المقارنة، واقعية ومحددة بزمن.

وفي الأخير لا بد من إعداد بطاقة مؤشر تشمل هذه الأخيرة جميع خصائصه (تعريفه، طبيعته، نوعه)، التفاصيل الفنية للمؤشر (طريقة احتسابه، تحديد مصدر تجميع المعطيات...) وكذلك قراءة في نتائجه. وتكون هذه البيانات مدرجة بكل دقة وعناية بما يضمن صلابة وقوة المؤشر، لاعتبار أن هذه البطاقة تكتسي طابعا مهما في إعداد الوثائق ذات الطابع الميزانياتي وكذا لاعتبارها عنصرا من العناصر المساعدة على التدقيق في منهجية الأداء من قبل البرلمان أو أي جهة معنية بالتقييم. (وزارة المالية للجمهورية التونسية، 2021، صفحة 11)

3. ماهية حوكمة الإنفاق العام

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي انتشارا واسعا لمفهوم الحوكمة، كما وقد استحوذ هذا المفهوم وبشكل كبير على اهتمام العديد من الأكاديميين والدارسين والمنظمات الإقليمية والدولية. حيث تعتبر الأزمات المالية الناتجة عن حالات الفساد المالي والإداري من أهم مسببات تسليط الضوء على أهمية تعزيز مبادئ الحوكمة في إدارة الموارد المالية العامة.

ففي سبيل تحقيق الشفافية والمساءلة والكفاءة في استخدام هذه الموارد ينبغي أن تكون حوكمة الإنفاق العام مرتكزا حاسما باعتبار أن هذا المفهوم يعتبر حجر الزاوية في ضمان إنفاق تلك الأخيرة بطريقة مسؤولة.

1.3. تعريف حوكمة الانفاق العام

سوف نحاول من خلال هذا الجزء تسليط الضوء أولا على مفهوم الإنفاق العام والذي يعرف على أنه: (شاشوة وبوجطو، 2021، صفحة 49)

- **التعريف الأول:** يعد الإنفاق العام الكفة الثانية للميزانية العامة للدولة في مقابل الإيرادات العامة؛
- **التعريف الثاني:** الإنفاق العام هو عبارة عن مبالغ نقدية تقوم الدولة أو إحدى هيئاتها بإنفاقها خلال مدة زمنية معينة، بهدف إشباع وتلبية الحاجات العامة للمجتمع.

كما **ويقصد بحوكمة الإنفاق العام** "تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومجابهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع السعي إلى

DOI 10.54327/set2023/vy.in.x

تحقيق الحد الأدنى من التبديد والإسراف". (بومعزة، 2020، صفحة 37)

كما ينظر أيضا إلى **مفهوم حوكمة الإنفاق العام على أنها:** "رفع كفاءة الإنفاق العام إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، بالإضافة إلى محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة بغية تحقيق أكبر نفع للمجتمع". (نريمان، 2018، صفحة 90)

2.3. حوكمة الإنفاق العام وفقا لما جاء به القانون العضوي 18-15

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى تعزيز نجاعة التدبير العمومي، لذا فقد كان لقانونها العضوي الجديد 18-15 الأسبقية في محاولة إرساء ركائز للحوكمة، نذكر منها:

- **الإطار الميزانياتي متوسط المدى:** تم تعزيز كفاءة التدبير العمومي من خلال وضع برمجة ميزانياتية متوسطة المدى وهذا حسب ما نصت عليه المادة 05 من القانون العضوي، حيث تم تحيين الإطار الميزانياتي لثلاث سنوات في كل سنة، فالنسبة لمعطيات السنة الأولى من هذه البرمجة تكون مطابقة لمعطيات مشروع قانون المالية، بينما السنتان الثانية والثالثة تكون ذات طابع إخباري مع الأخذ بالاعتبار الواقعية في اعتمادها. كما ويروم التحديث السنوي لخطة الموازنة الثلاثية تحديد سقف النفقات والإيرادات الخاصة بالدولة لفترة زمنية تسمح بحصر الالتزامات المستقبلية، بالإضافة إلى تحديد أي انحرافات عن التوقعات الأصلية. (وزارة الاقتصاد والمالية، 2019، صفحة 09)
- **محاسبة الميزانية:** فحسب ما جاءت به المادة 65 من القانون العضوي18-15 " أن الدولة تمسك محاسبة ميزانياتية تنقسم إلى محاسبة الالتزامات ومحاسبة إيرادات ونفقات الميزانية قائمة على مبدأ محاسبة الصندوق. كما تمسك محاسبة عامة لجميع عملياتها قائمة على مبدأ معاينة الحقوق والواجبات. وتنفد كذلك محاسبة تحليلية تهدف إلى تحليل تكاليف مختلف الأنشطة الملتزم بها في إطار البرامج". كما تطرقت المادة إلى إلزامية انتظام ورصد حسابات الدولة لتعبر بصفة واضحة عن ممتلكاتها ووضعيتها المالية. (القانون العضوي 15-18، 2018، صفحة 16)

ومنه فحسب هذه المادة وما جاءت به فتنويع المحاسبة يعد كخطوة من المساعي الرامية إلى تحسين شفافية الحسابات العامة للدولة وحوكمة الميزانية.

- **ميزانية البرامج المرتكزة على النتائج:** إن الهدف من مقاربة التسيير المبني على النتائج حسب ما جاءت به المادة 06، تسمح بإدراج الميزانية بالأهداف أي تحديد عمل مسبق والعمل على تجنيد كل الوسائل لتحقيقه وتحديد النتائج المراد إليها، بالإضافة إلى تحميل المسؤولية للمسيرين على الأموال الموضوعة تحت تصرفهم. (مدفوني، 2022، صفحة 631)
- **الرقابة:** حسب ما جاء في المادة 85 من نفس القانون فإن عمليات تنفيذ ميزانية الدولة تخضع إلى رقابة إدارية وقضائية وبرلمانية حسب الشروط التي يحددها الدستور وهذا القانون وكذا الأحكام التشريعية والتنظيمية الخاصة. وهذا بغية تعزيز الشفافية والمحاسبة الأفضل. (القانون العضوي 15-18، 2018، صفحة 19)
- **تقييم الأداء:** حسب نص المادة 87 من القانون العضوي " يرفق مشروع القانون المتضمن تسوية

الميزانية المقدم كل سنة بما يأتي: (القانون العضوي 15-18، 2018، صفحة 20)

- ملاحق تفسيرية تتعلق هذه الأخيرة بنتائج العمليات الميزانياتية والحسابات الخاصة للخزينة وعمليات الخزينة.
- حساب عام للدولة يتضمن الميزان العام للحسابات وحساب النتائج والحصيلة والملحق أو الملاحق وتقييم التزامات الدولة الخارجة عن الحصيلة وتقرير عرض يوضح على الخصوص، التغييرات في الطرق والقواعد المحاسبية المطبقة خلال السنة المالية.
- تقرير وزاري للمردودية تبرز من خلاله الظروف التي نفذت فيها البرامج المسجلة في الميزانية وكذا مدى بلوغ الأهداف المتوقعة التي يتم قياسها وتتبعها من خلال مؤشرات الأداء المرتبطة بها. والنتائج المحققة والتفسيرات المتعلقة بالفوارق المعاينة.

بالإضافة إلى أنّ آفاق هذا القانون تتجه نحو تحقيق التوافق بين المسؤولية القانونية المرتبطة بالامتثال للقواعد والإجراءات والمسؤولية الاقتصادية المرتبطة بتحقيق الفعالية والكفاءة في المالية العمومية.

3.3. دور سلسلة المسؤوليات في حوكمة الانفاق العام

تهدف جهود الإصلاح الميزانياتي في الجزائر إلى وضع أسس تنظيمية جديدة لقيادة سياسة عمومية، وبالتالي فقد سمحت هذه الاصلاحات بإنشاء مجموعة جديدة من المسؤوليات تمكن جميع الأطراف المهتمة على جميع المستويات من تسيير الاعتمادات المالية، والعمل على تحقيق الأهداف المرتبطة بالبرنامج وهذا حسب ما جاء في نص المادة 21 من المرسوم التنفيذي 20-403 الذي ينص على أنه يتم : " **وضع عملية تسيير الاعتمادات المالية تحت تصرف كل من مسؤول الوظيفة المالية للوزارة أو المؤسسة العمومية، ومسؤول البرنامج ومسؤول النشاط وعند الاقتضاء مسؤول النشاط الفرعي**". (المرسوم التنفيذي 20-403 الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج، 2020)

1.3.3. مسؤول الوظيفة المالية

بالنسبة لكل وزارة أو مؤسسة عمومية، يكون مسؤول الوظيفة المالية هو المسؤول عن تنسيق عمليات إعداد الميزانية، تقديمها وتنفيذها.

وبهذه الصفة، ومع عدم الإخلال بالوظائف الأخرى التي قد يكلفه بها الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية: (المرسوم التنفيذي403-20 الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج، 2020)

- جمع وتلخيص المعلومات والمعطيات الميزانياتية والمحاسبية؛
- يقترح على الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني، مشروع تقرير عن الأولويات والتخطيط المعد بالتنسيق مع مسؤولي البرامج؛
- التواصل مع مسؤولي البرامج، للتأكد من إرسال المعلومات المتعلقة بمحيط الأنشطة أو الأنشطة الفرعية، إلى الوزير المكلف بالميزانية؛
- اعداد وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات المالية المتوفرة والمنتظرة لكل برنامج من حقيبة البرامج وهذا

DOI 10.54327/set2023/vy.in.x

بالتواصل مع مسؤولي البرامج؛

- المصادقة على برمجة الاعتمادات المالية التي يقوم بها مسؤولو البرامج ويتابع إنجازها؛
- تبليغ الاعتمادات المالية المتوفرة والموزعة على مسؤولي البرامج؛
- ضمان تنفيذ قواعد التسيير الميزانياتي، والتأكد من معالجتها بالشكل الصحيح على مستوى الأنظمة المعلوماتية للوزارة أو المؤسسة العمومية التي يتبعها؛
- اقتراح على الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني، الإجراءات اللازمة لاحترام سقوف الإنفاق وكذا حركة تدفق الاعتمادات المالية ما بين البرامج؛
- اقتراح على الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني، فيما يخص حقيبة البرامج، مشروع التقرير الوزاري للمردودية، الذي يتم إعداده بالتنسيق مع مسؤولي البرنامج؛

وفيما يخص عمليات النفقات التي يقوم بها مسؤولو النشاطات والنشاطات الفرعية **على المستوى المركزي**، يقوم بما يأتي:

- اعداد وتوقيع التزامات الإنفاق على أساس الحاجات التي يحددها مسؤولو الأنشطة والأنشطة الفرعية؛
- المصادقة على الخدمة المؤداة؛
- الأمر بصرف النفقات.

2.3.3. مسؤول البرنامج

يعد مسؤول البرامج الحلقة الأساسية في إطار ميزانية البرامج، حيث يعين مسؤول لكل برنامج من طرف الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني، ويكلف بمحفظة البرامج ويسهر على موافقة الأهداف المرجو تحقيقها لنشاط المصلحة، في حدود الاعتمادات المبلغة والمنتظرة.

وبهذه الصفة، ومع عدم الإخلال بالوظائف الأخرى التي يمكن أن يكلفه بها الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية: (المرسوم التنفيذي403-20 الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج، 2020)

- تحضير فيما يخص البرنامج، التقرير عن الأولويات والتخطيط، حيث يقدم في هذا التقرير التوجهات الاستراتيجية وأهداف البرنامج، ويبرر الاعتمادات المالية المطلوبة؛
- تحديد محيط الأنشطة وعند الاقتضاء الأنشطة الفرعية ويعين مسؤوليها؛
- اعداد وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات المالية للبرنامج؛
- تقسيم أهداف الأداء على مستوى الأنشطة؛
- في إطار اعداد برمجة الأنشطة، يتم تحديد الاعتمادات المالية المقترح تخصيصها لمسؤولي تلك الأنشطة؛
- دراسة التقارير المتعلقة بالتنفيذ التي يقدمونها، وهذا بمساعدة مسؤولي الأنشطة؛

- القيام بالتعديلات المحتملة لتخصيصات الاعتمادات المالية؛
- تحضير التقرير الوزاري للمردودية، فيما يخص البرنامج؛
- القيام بالتحديد القبلي للحاجات بعنوان نفقات التسيير أو الاستثمار أو التحويل؛
- اعداد شهادات الخدمة المقدمة.

3.3.3. مسؤول النشاط

هو الجهة الفاعلة المكلفة بتنفيذ نشاط برنامج ميزانياتي، حيث يكلف بـ: (المديرية العامة للميزانية، 2021، صفحة 23)

- تنفيذ النشاط؛
- عند الاقتضاء، هيكلة النشاط إلى أنشطة فرعية؛
- المناقشة مع مسؤول البرنامج حول الأهداف والوسائل؛
- توزيع اعتمادات النشاط وتعديل التوزيعات؛
- مخطط عمل النفقات أو برمجة الاعتمادات؛
- متابعة التنفيذ من حيث الأهداف والوسائل لا سيما عند الاقتضاء، من خلال حوار التسيير مع الأنشطة الفرعية.

إذا لم يكن هناك نشاط فرعي، يجوز لمسؤول النشاط أن يتلقى تفويضا، لا سيما على:

- التسيير أو التعبير عن الاحتياجات الطلب أو تحديد البنود التقنية للصفقة أو الأهداف المخصصة لمؤسسة أو هيئة؛
- شهادة الخدمة المقدمة والمتعلقة بالامتثال بالالتزام (القانوني) بالتسليم أو تقديم الخدمات.

4.3.3. مسؤول النشاط الفرعي

يكلف مسؤول النشاط الفرعي بما يأتي: (المرسوم التنفيذي 403-20 الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج، 2020)

- إعداد برمجة الاعتمادات المالية للنشاط الفرعي، حيث يقوم بتحديد تنفيذ نفقات النشاط الفرعي وتقديم تقارير لمسؤول النشاط؛
- القيام بالتحديد المسبق للحاجات بعنوان نفقات التسيير أو الاستثمار أو التحويل؛
- إعداد شهادات الخدمة المؤداة.

4 .تحليل منهج الأداء كأداة لتعزيز حوكمة النفقات العامة – دراسة حالة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-

تعد ميزانية البرامج لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي إطارا ماليا واستراتيجيا، يعكس التزام الوزارة

DOI 10.54327/set2023/vy.in.x

بتحقيق التفوق الأكاديمي وتعزيز البحث العلمي من خلال تخصيص وتوجيه الأموال أو الاعتمادات بشكل دقيق ووفقا لأولويات التطوير والتحسين المستمر.

حيث أن محفظة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2023 قد تضمنت أربعة برامج رئيسية و09 برامج فرعية تتوزع على النحو التالي:

الشكل رقم .03. مثال توضيحي عن هيكلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حسب البرامج والبرامج الفرعية

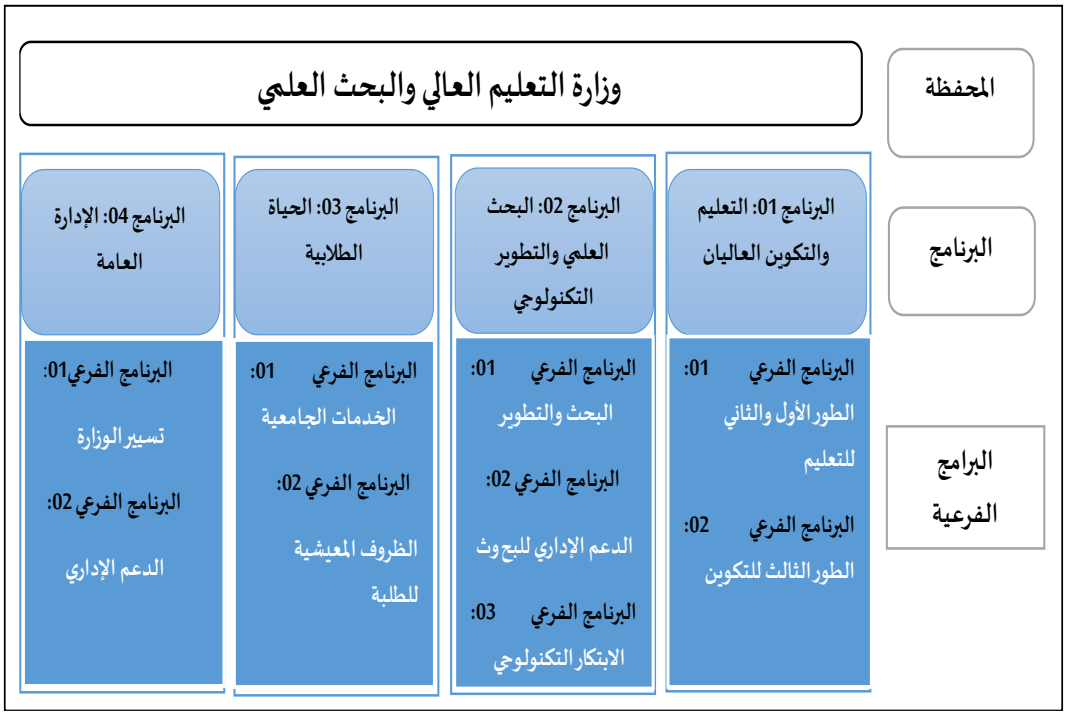

المصدر: (Ministére de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, 2023)

إن الهدف أو الغاية من تقسيم المحفظة الوزارية إلى برامج وبرامج فرعية، هو تحسين أداء هذه الوزارة وتحقيق أهدافها بشكل أفضل، باعتبار أن اتباع هذا النهج يساهم في توجيه جهود الوزارة وتخصيص مواردها بشكل أكثر فعالية نحو الأولويات.

أما في حالة ما إذا تمت دراسة البرنامج الميزانياتي من ناحية أبعاده التي تعتبر المرآة العاكسة للجهود المبذولة في ظل تحسين الأداء وضمان فعالية استخدام الموارد في إطار ميزانية البرامج، نجد أن له ثلاثة أبعاد:

1.4. بعد التسيير

يشير نهج الأداء المتبع إلى تعيين مسؤول عن كل مختلف جوانب البرنامج، بالإضافة إلى تحديد المهام بشكل واضح وهذا ما من شأنه أن يسهل على المسؤولين فهم ما يتوجب عليهم تحقيقه هذا من جهة، ومن

جهة أخرى يساهم هذا النهج في تعزيز مبدأ المساءلة في استخدام موارد الدولة. وبعبارة أخرى يسهل عملية تحديد من يتحمل المسؤولية عن أداء البرنامج وتحقيق أهدافه. والشكل أدناه يوضح توزيع المسؤولين عن البرامج التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشكل رقم .04. مسؤولي برامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

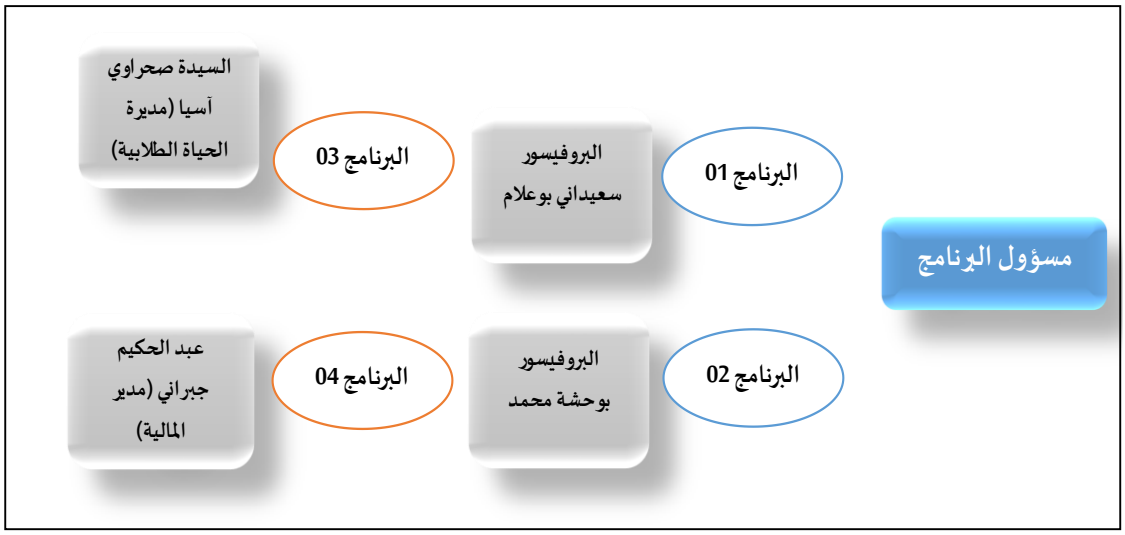

المصدر:(Ministére de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, 2023)

2.4. بعد الأداء

تطرقنا سابقا أنّ لكل برنامج استراتيجية خاصة تعكس الأهداف الرئيسية الواجب تحقيقها في إطار الخطط والسياسات التابعة للوزارة، وأن لكل هدف من هذه الأهداف مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء. باعتبار أنه لا يوجد برنامج بدون أهداف استراتيجية، ولا أهداف بدون مؤشرات مبررة ومحددة الكم وقابلة للقياس. فمن خلال الجدول أدناه سنحاول توضيح الأهداف والمؤشرات الخاصة ببرامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الجدول رقم .02. مثال يوضح الأهداف والمؤشرات الخاصة ببرامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

البرنامج 01: التعليم والتكوين العاليان		البرنامج 02: البحث العلمي والتطوير التكنولوجي	
الهدف 01 – 1: تحسين جودة التعليم والتدريب الجامعي	المؤشر 1-1-1: المتخرجين سنويا بمعدل 16 فأكثر	الهدف02-1: تعزيز أداء البحث والتطور	المؤشر 2-1-1: عدد براءات الاختراع المقدمة.
	المؤشر 1-1-2: عدد الأساتذة		

DOI 10.54327/set2023/vy.in.x

	في مصف الأستاذية.	التكنولوجي	
	المؤشر 1-1-2: عدد الأساتذة المستفيدين من التكوين.		المؤشر 2-1-2: عدد المشاريع أو برامج البحث الوطنية المنفذة.
الهدف 01 – 2: إعادة تصميم أساليب التعليم (حضوري وعن بعد)	المؤشر 1-2-1: وضع محتوى بيداغوجي عبر الخط		
	المؤشر 1-2-2: وضع إطار قانوني مناسب	الهدف02-2: تعزيز المشاركة في البحث العلمي	المؤشر 2-2-1: عدد الحاضنات المنشأة.
الهدف01- 3: تحسين الإدماج المهني للطلبة	المؤشر 1-3-1: معدل توظيف الشباب المتخرجين		المؤشر 2-2-2: عدد الشركات الناشئة المستحدثة.
	المؤشر 1-3-2: معدل البطالة للمتخرجين.		
البرنامج 03: الحياة الطلابية		**البرنامج 04: الإدارة العامة**	
الهدف03-1: تعزيز الحياة الطلابية	المؤشر 3-1-1: معدل الطلاب المستفيدين من منح دراسية ومعدل الطلاب المستفيدين من السكن الجامعي والنقل	الهدف04- 1: ضمان تسيير وتنسيق الأنشطة الوزارية	المؤشر 4 -1-1: درجة تحقيق الأهداف المحددة للسنة.
	المؤشر 3-1-2: معدل تخلي الطلبة من الأوساط الفقيرة.		
الهدف 03 – 2: تحسين صحة الطلاب في الوسط الجامعي وتطوير مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية	المؤشر 3 -2- 1: الإقامة بالنسبة لكل طالب.	الهدف04-2: ضمان وظيفة الدعم لهياكل الوزارة	المؤشر 4-2-1: درجة تغطية احتياجات الهياكل للسنة.
	المؤشر 3-2-2: معدل الرضا عند الطلبة.		

المصدر: (عيشور، 2023، صفحة 29)

في هذا البعد يتم تقييم أداء البرنامج وهذا بعد انتهاء تنفيذه، من خلال قياس هدف معين بالاعتماد على مؤشرين أو ثلاثة مؤشرات على أقصى تقدير، ثم العمل على تحليل النتائج المحققة ومقارنتها مع أهداف البرنامج المحددة مسبقا، وبالتالي يتيح للمسؤولين فهم كل من التحديات والنجاحات التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف، ومحاولة الإفصاح عنها في تقاريرهم مقابل عرض الأداء المالي والتنظيمي للبرنامج.

3.4. البعد الميز انياتي

يمكن النظر في هذا البعد على أساس ما جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (العدد 01)، وبناء على المرسوم التنفيذي رقم 23-17 المؤرخ في 09 جمادى الثانية عام 1944 الموافق ل 02 جانفي 2023، والذي يتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب

قانون المالية لسنة 2023 الموضوعة تحت تصرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

الجدول رقم . 03. توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع للبرامج والبرامج الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (دج)

عنوان البرنامج والبرنامج الفرعي	الباب 01: نفقات المستخدمين		الباب02: نفقات تسيير المصالح		الباب03: نفقات الاستثمار	
	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
التعليم والتكوين العاليان	–	–	213.241.000	213.241.000	44.122.664.000	69.787.578.000
الطور الأول والثاني للتعليم	–	–	41.825.000	41.825.000	44.122.664.000	69.787.578.000
الطور الثالث للتكوين	–	–	171.416.000	171.416.000	–	–
البحث العلمي والتطوير التكنولوجي	**186.516.000**	**186.516.000**	**6.035.550.000**	**6.035.550.000**	**5.110.000.000**	**8.000.000.000**
الدعم الإداري للبحوث	186.516.000	186.516.000	24.467.000	24.467.000	–	–
البحث والتطوير	–	–	3.004.677.000	3.004.677.000	5.110.000.000	8.000.000.000
الابتكار التكنولوجي	–	–	3.006.406.000	3.006.406.000	–	–
الحياة الطلابية	–	–	**3.354.000**	**3.354.000**	**7.967.336.000**	**21.992.422.000**
الخدمات الجامعية	–	–	1.258.000	1.258.000	7.930.056.000	21.110.640.000
الظروف المعيشية للطلبة	-	-	2.096.000	2.096.000	37.280.9000	21.110.640.000
الإدارة العامة	**759.050.000**	**759.050.000**	**116.822.000**	**116.822.000**	-	**220.000.000**
تسيير الوزارة	166.991.000	166.991.000	19.390.000	19.390.000	-	-
الدعم الاداري	592.059.000	592.059.000	97.432.000	97.432.000	-	220.000.000
مجموع الاعتمادات الموضوعة تحت تصرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي	**945.566.000**	**945.566.000**	**6.368.967.000**	**6.368.967.000**	**57.200.000.000**	**100.000.000.000**

الباب 04: نفقات التحويل		المجموع	
رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
400.000	400.000	44.336.305.000	70.001.219.000
-	-	44.164.489.000	69.829.403.000
400.000	400.000	171.816.000	171.816.000
18.400.000	**18.400.000**	**11.350.466.000**	**14.240.466.000**

DOI 10.54327/set2023/vy.in.x

210.983.000	210.983.000	-	-
11.004.677.000	8.114.677.000	-	-
3.024.806.000	3.024.806.000	18.400.000	18.400.000
22.023.776.000	**7.998.690.000**	**28.000.000**	**28.000.000**
22.023.776.000	7.931.314.000	-	-
21.111.898.000	7.931.314.000	-	-
460.227.672.000	**460.007.672.000**	**459.131.800.000**	**459.131.800.000**
186.381.000	186.381.000	-	-
460.041.291.000	459.821.291.000	459.131.800.000	459.131.800.000
566.493.133.000	**523.693.133.000**	**459.178.600.000**	**459.178.600.000**

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2023، الصفحات 42-43)

إن التوزيع الشفاف لاعتمادات الدفع ورخص الالتزام وفقا لهذا النهج من شأنه أن يساهم في تعزيز الشفافية باعتباره يبين كيف تم تخصيص الموارد المالية بين مختلف البرامج والأنشطة، مما يعزز فهم الجمهور والجهات الرقابية لكيفية استخدام الموارد المالية، وبالتالي يعزز بناء الثقة بين الجهات المعنية بالإضافة إلى إقامة ميكانيزمات المساءلة لكونه يصبح من السهل فحص ما إذا كانت تلك التوزيعات تتوافق مع الأولويات والأهداف المحددة، فيصبح في هذه الحالة من الضروري على الجهات المعنية توفير تفسيرات لأداء البرامج في تقاريرهم، وهذا ما يلبي مبدأ تحقيق المزيد من النزاهة المالية.

إضافة إلى ذلك ولتعزيز عملية إحكام التصرف في الموارد المتاحة يتم اللجوء إلى إجراءات وأساليب تمكن من تبادل المعلومة بين مختلف المستويات والدرجات المهنية والإدارية (المتدخلين) تعرف بحوار التسيير.

5. الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن الإصلاحات الميزانياتية في الجزائر تشكل إطارا واعدا لتعزيز الحوكمة الرشيدة للنفقات العامة، باعتبارها أنها تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال اعتمادها على ميزانية البرامج وفقا لمنهج أداء يساهم في قياس النتائج المحققة من الانفاق العام، وبالتالي تقييم أداء الإدارة العمومية واتخاذ القرارات اللازمة لتحسينه.

1.5. النتائج

من خلال إشكالية بحثنا، ومن خلال تطلعنا على كل من ميزانية البرامج وكذلك دراستنا لتقرير الأولويات والتخطيط لسنة 2023 الخاص بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يمكن استخلاص النتائج التالية:

أن ميزانية البرامج تسمح بوضع نظام تسيير مرتكز على قياس النتائج وتحسين الأداء، حيث لهذا النظام دور فعال في حوكمة النفقات العامة فمن خلاله يتم:

- تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بشكل أفضل، من خلال توجيه الجهود وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية نحو الأولويات، بالإضافة إلى تسهيل عملية تحديد من يتحمل المسؤولية عن أداء البرنامج وتحقيق أهدافه.
- تعزيز كل من مبدأ الشفافية والمساءلة؛

- يتيح للمسؤولين فهم كل من التحديات والنجاحات التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف، ومحاولة الإفصاح عنها في تقاريرهم.

2.5. التوصيات

- ضرورة تحديد الأهداف بدقة، وذلك لضمان ربط الموارد المالية بالأهداف المرجوة منها؛
- ضرورة تحديد مؤشرات أداء قابلة للقياس وبدقة، وذلك لتقييم أداء الإدارة العمومية واتخاذ القرارات اللازمة لتحسينه؛
- إقامة هياكل إدارية مختصة بمتابعة وتقييم أداء البرامج والمشاريع؛
- تعزيز التدريب والتطوير للمسؤولين الماليين لضمان فهمهم الجيد لمنهج الأداء؛
- الاستفادة من التجارب الناجحة لدول أخرى في مجال تحسين حوكمة النفقات العامة.

6. المراجع

المراجع باللغة العربية

- آمنة بومعزة. (2020). حوكمة الإنفاق العام: واقعها ومتطلبات ترسيخها في الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، 07(02).
- أمين صابة، وكمال بن موسى. (2020). دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 15-18 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، 08(01).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (02 01, 2023). مرسوم تنفيذي رقم 17-23، يتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية لسنة 2023 الموضوعة تحت تصرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي. (01).
- رقوب نريمان. (2018). تحليل مؤشرات حوكمة الإنفاق العمومي في الجزائر والمملكة العربية السعودية 2000 _2017. مجلة أبحات ودراسات التنمية، 05(01).
- صابر عيشور.(2023).الإصلاح الميزانياتي في الجزئر من خلال القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم والنصوص التطبيقية المتعلقة به. أيام تكوينية خاصة بالإصلاح الميزانياتي لفائدة موظفي المديريات الممركزة والمؤسسات العمومية تحت الوصاية المستفيدة من اعانات الدولة. المديرية العامة للميزانية، المديرية الجهوية للميزانية بالجزائر.
- عبد الحكيم شاشوة، وعبد الحكيم بوجطو. (2021). أثر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على فعالية حوكمة النفقات العامة. مجلة دفاتر اقتصادية، 12(02).
- فاطمة طويهري. (2015). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران: جامعة وهران.
- القانون العضوي 15-18. (2018). المادة 23. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (53).

DOI 10.54327/set2023/vy.in.x

- محمد خير حاتم عثمان. (08_09 مارس, 2005). نحو أداء متميز للحكومات - تجربة جمهورية السودان-. مؤتمر علمي دولي. جامعة افريقيا العالمية _ الخرطوم_ السودان.
- المديرية العامة للميزانية. (2021). معجم المصطلحات. الجزائر: وزارة المالية.
- المرسوم التنفيذي 20-403 الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج. (2020). المادة 21.
- المرسوم التنفيذي رقم20-403، الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج. (29 ديسمبر, 2020). المادة 02.
- المرسوم التنفيذي403-20 الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج. (2020). المادة 22.
- المرسوم التنفيذي403-20 الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج. (2020). المادة 23.
- المرسوم التنفيذي403-20 الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج. (2020). المادة 25.
- نريمان رقوب. (2017). معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق وضرورة استدامة مصادر التمويل. معارف مجلة علمية دولية محكمة، 12(22).
- هندة مدفوني. (2022). الإطار الميزانياتي الجديد: نحو حوكمة الميزانية العامة في الجزائر في ظل القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 09(01).
- وزارة الاقتصاد والمالية. (2019). القانون التنظيمي للمالية: رافعة من أجل تحديث التدبير العمومي. مجلة وزارة الاقتصاد والمالية (35).
- وزارة المالية للجمهورية التونسية. (2021). تم الاسترداد من منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف: http://www.gbo.tn/sites/default/files/2021-02/brochure_1.pdf
- وزارة المالية للجمهورية التونسية. (2021). مذكرة توجيهية حول مؤشرات الأداء. تاريخ الاسترداد 1 11, 2023، من التصرف في الميزانية حسب الأهداف: http://www.gbo.tn/ar/alada
- وزارة المالية للجمهورية التونسية. (2021). منشور مشروع الأداء الجديد حسب مقتضيات القانون الأساسي للميزانية. تاريخ الاسترداد 1 11, 2023، من التصرف في الميزانية حسب الأهداف: http://www.gbo.tn/ar/alada

المراجع باللغة الأجنبية

- Direction du budget. (2022). Guide de performance. royaume du maroc: ministére de l'économie et des finances.
- Ministère de l'Économie et des Finances. (2018). Maquette du projet de performance pour l'exercice maroc-. Loi organique relative à la loi de finances - maroc. Consulté le 12 11, 2023, sur https://lof.finances.gov.ma/
- Ministére de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique. (2023, 07). Raport sur les Priorités et la Planification. 02.

- ministére des finance. (2021). Note d'orientation sur le choix des objectifs et des indicateurs. Consulté le 09 29 2023, sur Gestion du budjet par objectifs (tunisie): http://www.gbo.tn/sites/default/files/202108/Note%20m%C3%A9thodologique%20objectifs.pdf